



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews

/alakhbarnews-  
paper

# سوريا الآن: سباقات من نوع مختلف

**معتز حيسو\***

والإقليمية بخصوص الحكم والصراع عند القضايا المذكورة، لكنها تطال المعارضة المندرجة ضمن منصات «الرياض وموسكو والقاهرة». ويعود ذلك في أحد مستوياته إلى ارتباط المواقف السياسية الدولية بالأوضاع الميدانية. ويمكن أن يُشكل ذلك مقدمة لسحب الغطاء السياسي عن تلك المعارضة في حال «أصرت على مخالفة» الميول الدولية. ونشير إلى أن التغيرات الطارئة على مواقف الرياض السياسية، واستمرار ارتهاؤها لواشنطن، وتسليم الأخيرة زمام المسألة السورية لموسكو، يمكنه أن يكون مدخلاً للضغط على غير دولة؛ مثل قطر وإيران، بغية تحييدها أو إخراجها من ساحة الفاعلية السياسية والعسكرية. وجميعها يحمل دلالات سياسية تستوجب التدقيق كونها تنعكس على مآلات الأوضاع السياسية في سوريا والإقليم.

وبالنظر إلى أوضاع المعارضة السياسية -وتحديدًا المنصات الثلاث، فإن المناخ الجديد يضطرها لاعتماد آليات اشتغال مختلفة. ومن الممكن أن تكون اللحظة الراهنة مدخلاً لإعادة هيكلتها، ووضعها في إطار سياسي «مستحدث» يُعبّر عن الميول والمناخات الدولية والإقليمية الجديدة. فيما ستواجه «الأطراف الرافضة» للتحويلات الراهنة، خيارات سياسية متباينة. وسيبقى الموقف من: «نظام الأسد، الانتقال السياسي، حكومة كاملة الصلاحية، الفصائل المسلحة وبشكل خاص الفصائل الجهادية الإسلامية» خاضعاً للتفاوض والمساومة.

هذا في وقت يبقى فيه ارتفاع المعارضة لناصية العمل الوطني المشترك، والتوافق على قواسم استراتيجية مشتركة واليات عمل واحدة، مرتبطاً بتجاوز العوامل المسببة للتناوب والتناقض. وما يجري من محاولات لتوحيد صفوف المعارضة، أو إعادة تاطيرها بما ينسجم مع التحويلات الراهنة بصطدم بأوضاع المعارضة المتهالكة. إضافة إلى كونها تتنافى مع جوهر فكرة المعارضة القائمة على التنوع والاختلاف الناجمة عن تعدد

متغيرات وتحولات مختلفة تترك أثارها على الأوضاع السياسية والميدانية في سوريا والإقليم. وأسباب ذلك ما يجري من تقلبات على مواقف غير دولة، إقليمية وعربية وأوروبية، وبشكل خاص واشنطن. ما يعني أننا نقف على عتبة مرحلة مختلفة تتطلب إعادة تقييم المواقف السياسية، والاشتغال على صياغة رؤية سياسية تُعبّر عن مصالح السوريين الحقيقية وتلحظ المعطيات والمتغيرات الراهنة، وأيضاً احتمالات التحويلات المستقبلية. ومن الضروري أن يتقاطع ذلك مع التمسك بقضايا المواطنة والحريات الأساسية، السياسية؛ والفردية المتعلقة بحرية الانتماء والتفكير والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وكرامة المواطن وإنسانيته. وذلك إلى جانب الاشتغال على تمكين المناخ الديمقراطي بشقيه السياسي والاجتماعي. والتمسك بالقضايا المذكورة لا يتحدد فقط على قاعدة مواجهة اليات اشتغال نظام الحكم، السياسية والاقتصادية. بل أيضاً على قاعدة أنها من الحقوق الطبيعية للإنسان ومن القضايا البارزة لشرعة حقوق الإنسان. ومعلوم أن عدم الالتزام بالقضايا المذكورة، شكّل مدخلاً لتدمير العمران وتحويل الإنسان السوري إلى موضوع للقتل والتهجير إلى أربع جهات العالم.

فهذا (التسابق) الدولي والإقليمي إلى إسقاط الرئيس بشار الأسد قد توقف. ومقدمات ذلك؛ الإقرار ببقائه في المرحلة الانتقالية، إضافة إلى ضمان حقه في الترشح لولاية جديدة. ثانياً؛ إيقاف التمويل والدعم السياسي والمالي والعسكري واللوجستي للفصائل المسلحة «المعتدلة»، وتوجيهها للتوقف عن محاربة الجيش السوري، ودفعها لمقاتلة فصائل إسلامية متطرفة بعضها مدرج على قوائم الإرهاب. وهذا يخالف مواقف قيادات «ثورية» تُعتبر بعضاً من تلك الفصائل (المتطرفة) قوى ثورية.

ولا تقف تداعيات تقلبات المواقف الدولية

المشارب الفكرية والسياسية. ويبدو أنه يتم توظيف العوامل المذكورة لفرض توافقات دولية وإقليمية تتجاهل أحياناً كثيرة مواقف المعارضة من النظام، ودائماً مصالح السوريين. وجميعها يُفاقم من الدور الوظيفي للمعارضة، ويحد من فاعلية السوريين واستقلاليتهم. ومعلوم أن الأوضاع المذكورة وغيرها كانت من أسباب تحويل السوريين إلى موضوع للتعنف.

وإذا كانت المعارضات السياسية وأيضاً المسلحة تتسابق للمحافظة على بعض

تدخل القوى الدولية  
على النفوذ والثروة  
والمصالح السياسية

نقف على عتبة مرحلة مختلفة تتطلب إعادة تقييم المواقف السياسية (أضرب)



## استراتيجية أولبرايت - هادلي

### محاولة لإدارة شراكة دولية بحسب المصلحة الأميركية؟!

**محمد علي جعفر\***

يوماً بعد يوم تنكشف توجهات الاستراتيجية الأميركية الجديدة. فقد ظهرت في تشرين الثاني من العام المنصرم 2016، استراتيجية «أولبرايت - هادلي» والتي خرجت بتقرير تحت عنوان (Middle East Strategy Task Force report). تقرير يُلخص التوجهات الاستراتيجية التي يجب أن تتعمدها واشنطن، من خلال نهج استراتيجي وصفه التقرير بالجديد، يعتمد على صياغة شراكة مع الدول والشعوب لا سيما روسيا. وهو ما شكّل اعترافاً أميركياً بنهاية عصر سياسة القطب الواحد. لكنه أعطى واشنطن دوراً لم تعدد عليه يتمثل ببناء الشراكة. وهو الأمر الصعب بالنسبة لواشنطن، فالبراغماتية التي تتصف به الولايات المتحدة الأميركية كفيلة بالقضاء على روح أي شراكة، في زمن تتسارع فيه الأحداث وتتعدّد المصالح. فماذا تعني الشراكة بحسب الاستراتيجية الجديدة؟ وكيف يمكن تبين علامات التحول في النهج الاستراتيجي لواشنطن؟

**الشراكة بالمفهوم الأميركي: شراكة بهدف الهيمنة؟!**

على الرغم من موضوعية بعض التوصيات التي خرج بها التقرير الاستراتيجي، إلا أن الدور الصعب الذي تلقّيه الاستراتيجية على الإدارة الأميركية الحالية، يتعلّق بما يُمثّله مفهوم الشراكة بالنسبة للعقل الأميركي. فالهيمنة على القرار الدولي وإن تراجعت

القدرة على تحقيق ذلك، ما تزال روح أي اتفاق تعاون تضعه واشنطن وبالتالي أي شراكة. وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال مقارنة كافة الاستراتيجيات الأميركية، التي كانت تبني دوماً قراءتها على التسليم بالعظمة والقدرة الأميركية. فيما اختلفت الاستراتيجية الأخيرة بأنها قدّمت قراءة مُغايرة انتقدت فيها السلوك الأميركي السابق واعترفت بالفشل، ودعت إلى نهج استراتيجي جديد مبني على الشراكة. لكنها لم تُخفِ بأن الهدف من الشراكة هو الهيمنة. لتكون الاستراتيجية الجديدة والتي قدمت توجهات جديدة، عبارة عن محاولة لإيجاد تغيير جدي في السياسات التكتيكية لواشنطن من أجل تحقيق الهيمنة!

**الاستراتيجية الجديدة وعلامات التحول في التوجهات الأميركية**

خرجت الاستراتيجية إلى العلن بعد فوز دونالد ترامب بشهر واحد. لا يبدو واضحاً من خلال الأهداف الاستراتيجية للدراسة وجود أي تغير. وهو ما يعني أن الاستراتيجية تطرح رؤية جديدة لتوجهات جديدة يمكن ترجمتها إلى واقع يُرشد مصالح واشنطن من دون الخروج عن الأهداف المعتادة لأميركا. في حين بدأ التحول ظاهراً في الأهداف المرحلية التنفيذية، والتي دعت للعمل على توجهات جديدة وإلغاء توجهات قديمة. فالتوجهات الجديدة التي دعت إليها الاستراتيجية الأميركية تنطلق من مبدأ أن منطقة الشرق

الأوسط تعيش أزمات ترتبط بشكل مباشر بالمصالح الغربية وبالتالي الأميركية. وهو ما يدعو لتغيير النهج السائد عبر تبني نظرة مُختلفة للاعبين في الشرق الأوسط، خصوصاً إيران وروسيا، حيث دعت الاستراتيجية إلى اعتبار روسيا شريك في المصالح الأمر الذي يتطلب مراعاة مصالح موسكو والعمل على التوصل لصيغة شراكة تضمن مصالح أميركا. في حين خرجت الاستراتيجية بضرورة الحد من تعاضم النفوذ الإيراني عبر إيجاد تناقض مصالح بين إيران وروسيا من جهة وبين إيران وأطراف محور المقاومة من جهة أخرى. فيما يخص الإرهاب، خرجت التوصيات لتؤكد ضرورة العمل الجدي من أجل إنهاء الخطر الإرهابي لا سيما تنظيم «داعش».

لكن الأهم من هذه التوصيات، كانت الدعوة لإلغاء توجهات قديمة، كالتراجع عن دعم ثورات التغيير في المنطقة، والعمل على

لا يغيب الهم  
الاقتصادي عن  
الاستراتيجية الأميركية

تعزيز الأنظمة الموجودة شرط إدخالها في إطار المصالح الأميركية. في حين اعترف التقرير بالأزمات التي أوجدها اتفاق «سايكس بيكو» التقسيمي. ودعا إلى إعادة النظر في سياسة الإملاءات تجاه الدول، والعمل على استبدالها بسياسات شراكة لا سيما عبر إدخال النخب وفعاليات المجتمع المدني.

**تحقيق المصلحة الأميركية بأساليب مختلفة**

فيما يلي عرض لما تتبغيه واشنطن من خلال توجهاتها وهو ما تسعى لتحقيقه بطرق مختلفة من خلال نهجها الجديد. أولاً، أدركت أميركا أهمية الانخراط الفعلي في مواجهة الإرهاب وليس العمل على استغلال هذا العنوان في السياسة الدولية فقط. وهو ما نتج عن الخطر الذي شكله تفشي الإرهاب في الغرب. ما دفع واشنطن للاقتناع بضرورة محاربة الإرهاب من مصادره.

ثانياً، لا يغيب الهم الاقتصادي عن الاستراتيجية الأميركية. لكن هذا الهم يهدف لحماية الاقتصاد الأميركي تحديداً. حيث تُمثّل منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم الأسواق المستهدفة للمنتجات الأميركية، وتُعيد إحصاءات عام 2015 أن المنطقة استوردت ما قيمته 90 مليار دولار من البضائع والسلع الأميركية.

ثالثاً، تشعر أميركا أن الوضع غير المستقر للمنطقة ساهم في رفع منسوب التوتر في العالم.